

## بأقلامهم

بقلم  
غسان جواد\*

## الجمهورية الثالثة.. والأخيرة

كثير على بلد في حجم لبنان مواجهة هذا الكم من المشاكل والازمات. ازمة تتفرع من ازمة ومزيد من المخاطر التي تتطلب تشخيصا استثنائيا وعلاجات استثنائية امام ظروف استثنائية.

في 17 تشرين الاول من العام الماضي، انفجرت الازمة المتراكمة في الشارع، وتحولت من ازمة اقتصادية اجتماعية الى ازمة وجودية كيانية، واسئلة صعبة عن الحاضر والمستقبل، عن لبنان الكبير في مئويته الاولى، وعن انبثاقه وميثاقه ومداميكه الوطنية والدولية، وعلاقات بنيه وجماعته وقواه الاجتماعية.

ابعد من الانقسام التقليدي لقوى 8 و14 اذار، نحن امام رزمة متداخلة من المعضلات الحادة، تطرح علينا كلبنايين ضرورة اعادة تعريف انفسنا، ووطننا، وعلاقتنا الداخلية، وميثاقنا الوطني ودورنا واقتصادنا ورسالتنا الى المحيط والعالم.

البيئة الاقليمية حولنا شديدة التعقيد، وينبغي ان نتوافق على تطوير الذهنيات المتحكمة بنا من دون السماح بتحويل بلدنا الى جزء من الخراب الممتد حولنا.

فليكن انسلاخا باردا سلسا لا موجعا. تطور فيه قدراتنا الوطنية ونحافظ على تنوعنا ونحمي دور بلدنا بوصفه رسالة تعايش وابداع وحيوية يحتاجها العالم.

انها اللحظة الاشد دقة في تاريخ جمهورية الطائف، حيث يبدو البلد عاجزا امام الاحداث. وهو عجز متصل بالعجز السياسي وضيق الافق الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي.

العجز عن تقديم اجابات وحلول، وفتح افاق جديدة بروحية جديدة. المشكلة مركبة، ولا يمكن فهمها من دون التوسع في مقاربتها من زوايا عدة، والحل يبدأ بمعرفة حقائقها الكثيرة وزواياها المتعددة.

يعترف النظام السياسي بالتعدد والتنوع القائم في لبنان، وبال شخصية المعنوية للجماعات الدينية والثقافية. يعطي لهذه الجماعات حق النقض والاحتجاج والاعتراض تحت بند الميثاق.

هنا يأتي مصطلح الديمقراطية التوافقية تعبيرا دقيقا عن التوازنات المطلوبة لتسيير عجلة الدولة. فاذا اختلت هذه التوازنات ضعفت مؤسسات الدولة وفقدت قدرتها على المبادرة، وضعف معها مفهوم العدالة، والانتظام العام والمساواة امام القانون.

## ضيف العدد

بقلم البروفسور  
خالد خضر الخير\*

## الفساد ومنظومة القيم في لبنان

ثانيا: عدم الثقة بالدولة قضية تاريخية وثقافية، نظرا الى غياب المقاربة التشاركية في صنع القرار.

ثالثا: تعتمد صيغة تقاسم السلطة على الطائفية، بحيث جرى تقسيم السلطة بين الزعامات وقادة الاحزاب والمرجعيات السياسية.

رابعا: نقص الوعي اذ يميل اللبناني الى عدم ادراك حقوقه، ويبدو له الفساد كأنه المخرج الوحيد لعوائق البيروقراطية، فيمارس الفساد كطبيعة فيه او عادة مكتسبة.

خامسا: عدم الاستقرار الامني والاجتماعي والاقتصادي، اذ شهد لبنان الكثير من الاضطرابات منذ نشأته، منها الحروب العشائرية والاهلية والطائفية والحزبية والفشل الحكومي، ما ادى الى انعدام الثقة بالحكومة في اللاوعي لدى اللبنانيين.

سادسا: ضعف الهيكلية القانونية والآليات لمكافحة الفساد، وضعف مؤسسات الدولة وغياب التنسيق والادارة وامكان المحاسبة فيها، وضعف الثقافة المؤسسية والبنى الاجتماعية الحديثة وهيمنة البنى التقليدية وشخصنة العمل السياسي والمؤسسي و...

من هنا تعددت انواع الفساد في لبنان حيث سادت الزبائنية في الادارات العامة والمواقع العليا في الدولة، واخفق القضاء في كثير من الاحيان في القيام بدوره المنوط به، وتكرس التمثيل السياسي القائم على تأمين مصالح طائفية ومذهبية وعائلية. كذلك ضرب الفساد ارقاما قياسية وانغمس فيه رجال الدولة فطاول قطاعات مهمة كقطاع استثمار الابنية والبنى التحتية والالتزامات، وقطاع الاتصالات والهواتف المحمولة، والبنوك وتهريب الاموال الى الخارج، وتجارة المخدرات، وعدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وفساد القطاع الصحي الحكومي. لذلك نرى ان الفساد في لبنان قد وصل الى مرحلة خطيرة واصبح يهدد بنية المجتمع والدولة، ما اجبر الاف اللبنانيين على الهجرة لعدم توافر فرص عمل، وانتشر الفقر لدى غالبيتهم.

السؤال المطروح اليوم: هل في امكاننا وقف الفساد في لبنان؟ هذا بالطبع يعود الى ارادتنا في بناء دولة القانون والنزاهة والشفافية، والا فاننا حتما الى الهلاك سائرون.

\* باحث دستوري واستاذ القانون العام في الجامعة اللبنانية

مما لا شك فيه ان الفساد يعود الى عوامل اخلاقية وايدولوجية ناتجة من انحلال سلوك الافراد وضعف ايمانهم العقائدي والسياسي. وهو مصطلح يستخدم لتوصيف حالة فرد او جماعة تخرج عن الثوابت العامة. فالفساد مفهوم يمس منظومة القيم الاجتماعية لأي مجتمع، وخسارة القيم تعني خسارة التركيبة الاجتماعية، لأن منظومة القيم لا تبنى في فترة زمنية قصيرة بل تحتاج الى تفاعل اجتماعي زمني طويل يقوم على ثلاثة ابعاد، البعد القانوني، والبعد الاخلاقي، والبعد الاداري. بالتالي، فان الفساد هو الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وممارسة كل ما يتعارض مع هذه او تلك.

اما الفساد السياسي، فهو السلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء اكان المنصب بالانتخاب ام بالتعيين، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء اكانت هذه المصلحة شخصية ام عائلية، او تمثل مكاسب مادية، او تتعلق بالنفوذ والمكانة والتأثير الذاتي. مصطلح الصالح الخاص لا يتعلق فقط بالمصلحة الذاتية للقائم بالسلوك، وانما قد يمتد الى الافراد والجماعات كقيام السياسيين باساءة استعمال الاموال العامة لمصلحة الجماعة الاثنية او الطائفية التي ينتمون اليها. ايضا يمكن ان يكون هذا السلوك سلوكا ايجابيا، اي انه يقوم بعمل معين يخالف واجبات المنصب العام. وقد يكون سلوكا سلبيا، اي عدم القيام بعمل معين تفرضه هذه الواجبات، رغم توافر القدرة على ذلك، وفي هذه الحالة يستهدف السلوك تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

الواقع ان اسباب الفساد في لبنان عدة، نلخصها بضعف القيم والمبادئ والوازع الديني عند الكثير من الموظفين الذين لا يملكون الكفايات بحسب المحسوبية والمنسوبة والمحاورة الطائفية التي كرس في البلاد، وضعف الاجراءات والعقوبات في حق المفسدين والتهاون الاداري، كذلك ضعف اجهزة الرقابة الداخلية او تغييب دورها، وضعف الممارسات الديمقراطية بسبب الاستبداد السياسي، وغياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية. كما ان هناك اسبابا رئيسية للفساد في لبنان رافقت نشوء الدولة، اهمها:

اولا: عدم الثقة تاريخيا بالمؤسسات العامة لسبب ان نفوذ الزعامات الدينية والعائلية والحزبية يقوض شرعية الدولة.